

"أبناء قطاع غزة" المقيمون في الأردن

سياسات وممارسات تقوض أحلام الغزيين وتحرمهم من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية

إعداد مركز الفينيقا للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

آذار 2017

تتكسر أماني وأحلام "الغزيين" (أبناء قطاع غزة) في الأردن يوميا على صخرة واقع تشريعي واقتصادي واجتماعي يجردهم من أبسط حقوقهم، حتى بات أكثرهم يستشعرون بعدم جدوى اللحاق بأي بصيص أمل قد يحسن واقعهم، فدائرة التضيق عليهم تكاد تكون محكمة الإغلاق بحيث تحرمهم حتى من فرصة محاولة اختراقها.

المتابع لظروف حياة "الغزيين" في الأردن، يدرك تماما أنهم أينما يولون وجوههم يواجهون تمييزا، سواء في سوق العمل أو في مجالات حصولهم على حقوقهم في التعليم والصحة والحياة اللائقة، ورغم أن البعض يقف عند كلمة "حقوق" فيما يخص "الغزيين" في الأردن انطلاقا من عدم انطباق شروط "المواطنة" عليهم كونهم غير أردنيين، في حين أن الحقوق هي "للمواطنين فقط"، إلا أن مجمل منظومة حقوق الانسان العالمية، بما فيها حقوق اللاجئين، تؤكد على أن الأجانب بمن فيهم اللاجئين تنطبق عليهم مجمل معايير الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية، وقد التزم الأردن بما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الإعلان العالمي المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه، والمتخذ بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 144/40 بتاريخ 13 كانون الأول 1985 الذي اكدت ديباجته على: " ينبغي تأمين حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية بالنسبة للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه" وأكد الإعلان على حق اللاجئين في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية.

كذلك أكد بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية المعروف باسم بروتوكول الدار البيضاء لعام 1965 الذي أقره مجلس وزراء الخارجية العرب، والذي صدر عن القمة العربية في الرباط وصادق عليه الأردن دون تحفظ وجاء فيه: "1. مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي ... الحق في العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين".

ولا ننسى العديد من القرارات التي صدرت عن مجلس الجامعة العربية التي أكدت على وجوب معاملة اللاجئين الفلسطينيين كمعاملة المواطن و/أو على الأقل معاملة مواطني الدول التي يحمل وثيقة سفرها وتحديداً في "الإقامة والتنقل والعمل"، ومن هذه القرارات قرار رقم: 1د/8 تاريخ 15/12/1982 وجاء فيه: "1. تعامل وثيقة السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين الصادرة من أي قطر عربي نفس معاملة جواز السفر الخاص بمواطني ذلك القطر، ويعامل الفلسطيني الحامل لوثيقة سفر اللاجئين الفلسطينيين معاملة رعايا الدول المصدرة لهذه الوثيقة في حرية الإقامة والعمل والتنقل".

لكن واقع الحال ليس كذلك فيما يخص الحياة اليومية المعاشة "للغزيين"، والذي تقدر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" عددهم بحوالي (160) ألفاً، يقطن حوالي (25) ألفاً منهم في مخيم جرش المعروف بمخيم "غزة" كون أكثر من 95% من سكانه من الغزيين، والتي يلخصها رجل طاعن في السن، التقيناه في إطار إعداد هذا التقرير، بقوله "حياتنا احنا الغزيين بتشبه المثل اللي بيحكى "جبر من بطن أمه للقبر"، حياتنا من أول ما نولد لحد ما نموت كلها شقاء وتعب، ما في زاوية في حياتنا بنقدر نحكي عنها حلوة"، وتفيد تقديرات غير رسمية أن أعداد "الغزيين" في الأردن تقارب (250) ألفاً، إذ أن مؤشرات وكالة الغوث تعكس اللاجئين المسجلين لديها، حيث هنالك أعداد كبيرة من "الغزيين" النازحين، بالإضافة إلى لاجئين لكنهم غير مسجلين.

بداية القصة

الغزيون لم يحملوا يوماً الرقم الوطني الأردني، على خلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين قدموا إلى الأردن عام 1948، ليتم منحهم الجنسية الأردنية عام 1949 إثر تعديل على قانون الجنسية الأردني لعام 1928 بإضافة نص يقول: "جميع المقيمين عادة عند نفاذ هذا القانون في شرق الأردن أو في المنطقة الغربية التي تدار من قبل المملكة الأردنية الهاشمية ممن يحملون الجنسية الفلسطينية يعتبرون أنهم حازوا الجنسية الأردنية ويتمتعون بجميع ما للأردنيين من حقوق ويتحملون ما عليهم من واجبات"¹.

¹ ناديا سعد الدين، "ظروف عمل الفلسطينيين في الأردن"، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2013

ورغم أن أغلب "الغزيين" المقيمين في الأردن، هم فلسطينيون تم تهجيرهم من فلسطين المحتلة عام 1948 وخاصة من المناطق المحيطة بقطاع غزة، ولجأوا إلى "قطاع غزة"، ومن ثم قَدِموا إلى الأردن عام 1967، إلا أنهم اليوم لا يعرفون إلا أنهم "غزيين" من قطاع غزة يحملون جواز سفر أردني مؤقت لعامين، وبعضهم يحمل وثائق مصرية، ونسبة قليلة جدا منهم لا تحمل أية وثائق.

اليوم، يعيش "الغزيون" في الأردن ظروفًا معيشية قد تكون كلمة "صعبة" كلمة متواضعة لا تصف مأساتهم، فالظلم والتمييز يعيشونه في أبسط تفاصيل حياتهم، في ظل منظومة سياسات قاسية، تم تبنيتها من عدة عقود، بالرغم من كل الالتزامات التي أعلنتها الحكومات الأردنية المتعاقبة، وفي هذا التقرير المصغر سيتم استعراض أهم أوجه معاناة "الغزيين" في مجالات حقوقهم في مجالات العمل والصحة والتعليم.

العمل

فيما يخص حقهم في العمل، "الغزيون" تتعامل السياسات الحكومية معهم باعتبارهم عمال مهاجرين (وافدين)، مع أن سمات العامل المهاجر لا تنطبق عليهم، باعتبارهم لم يحضروا إلى الأردن للعمل بمحض إرادتهم، ولا يستطيعون مغادرة الأردن والعودة إلى قطاع غزة وقت ما يريدون، وبذلك يتم حرمانهم من العمل في مئات الوظائف التي يتم تصنيفها بالوظائف "المغلقة"، ليجدوا أنفسهم مضطرين للعمل في القطاع غير المنظم، والذي لا يتمتع بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وتشمل المهن المغلقة كافة المهن الإدارية والمكتبية والهندسية والطبية والتعليمية، وهم كذلك محرومون من العمل في المؤسسات والشركات الكبيرة.

ورغم أن "الغزيين" يحصلون على شهادات علمية في كافة القطاعات، إلا أن سوق العمل المتاح محدود للغاية، حيث يتم التعامل معهم كما تم الإشارة أعلاه باعتبارهم عمال مهاجرين "وافدين"، ولذلك عادة ما يدخل الغزيون هذه القطاعات بشكل غير قانوني وبذلك يصبحون فريسة سهلة لانتهاك حقوقهم العمالية، ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن تعامل المؤسسات الرسمية مع العاملين الغزيين غير مستقر، فأحيانا يتم التشدد في منعهم من العمل، وأحيانا يتم غض الطرف عن العمل حتى في المهن المغلقة.

ومع بداية عام 2016، أصبحت امكانية الالتحاق بسوق العمل أكثر صعوبة، تمثل بصدور قرار عن وزارة العمل يجبر أبناء قطاع غزة العاملين والراغبين بالعمل على إصدار تصاريح عمل، رافقه قرار صدر عن وزارة التربية والتعليم يمنعهم من العمل في المدارس الخاصة، استنادا إلى قرار كانت أصدرته الوزارة في عام 2015 ولم يتم تطبيقه حينها، لكنها عادت لتطالب بتطبيقه.

أدت هذه القرارات إلى اعتراض واحتجاج العديد من "الغزيين" آنذاك، فأعلنت وزارة العمل إعفاء أصحاب العمل من دفع رسوم إصدار تصاريح العمل للغزيين، ولم تلغ قرار إلزامهم بإصدار تصاريح عمل، وعلى أرض الواقع ما زالت سياسة التغاضي من قبل بعض أصحاب الأعمال وبعض موظفي وزارة العمل قائمة، مما يوقع الآلاف من الغزيين أمام المزاجية في التعامل معهم، بحيث لا يعرفون الطريقة التي يتم من خلالها الدخول في سوق العمل، وهذا ينطبق أيضا على الفلسطينيين المقيمين في الأردن ولديهم جوازات سفر أردنية خمس سنوات بدون أرقام وطنية، وينطبق كذلك على أبناء الأردنيات منهم، الأمر الذي يدفع بضرورة المطالبة بإلغاء قرار وزارة العمل الذي صدر في بداية عام 2016 والذي يطالب الغزيين والفلسطينيين المقيمين في الأردن بإقامة دائمة بإصدار تصاريح عمل.

(أسامة، تخرج من الجامعة بتخصص هندسة، منذ سبع سنوات، ولا زال عاطلا عن العمل حتى اللحظة، يؤكد أنه قدم مئات الطلبات للشركات والمؤسسات وأجرى العديد من المقابلات، التي كانت تنتهي برفضه فقط لأنه "غزاوي"، حيث لمس أسامة عدم رغبة أصحاب العمل بتشغيل أحد من أبناء غزة لعدم حملهم رقما وطنيا، "لا أعرف لماذا كل هذا التحسس من تشغيل الغزاوي، عادة ما يعطيني أصحاب العمل انطبعا أنني صاحب اسبقيات أو مجرم عندما يعلمون أنني غزاوي، لماذا يتم السماح لنا بالدراسة ودفع كل هذه المبالغ إذا كنا منبوذين في سوق العمل" يقول أسامة).

ولأن الانخراط في سوق العمل يكتنفه العديد من القيود والمحددات للغزيين، فهم يجدون أنفسهم مضطرين للانخراط في القطاع غير المنظم، خاصة في المهن اليدوية مثل ورش النجارة والميكانيك والحداة والمحلات التجارية البسيطة... الخ، وهذه القطاعات لا يتمتع العاملين فيها بأي شكل من أشكال العمل اللائق، سواء من حيث توفر فرص عمل كافية أو الضمان الاجتماعي أو شروط الصحة والسلامة المهنية وغيرها من معايير العمل اللائق المتعارف عليها، وصحيح أن قطاعات واسعة من العاملين في الأردن بمن فيهم الأردنيين العاملين في هذه القطاعات يعانون من ذات الظروف، إلا أن الخيارات أمام الغزيين لتغيير وظائفهم أو التطور فيها محدود للغاية.

الصحة

الغزيون، غير منتفعين من التأمين الصحي الحكومي، و"الأونروا"، تعد المزود الرئيسي للخدمات الصحية الأولية للغزيين في الأردن وخاصة الذين يقطنون داخل مخيمات اللاجئين، توفر الخدمات الصحية الأولية من خلال مراكزها الصحية، إلى جانب تقديم الرعاية الطبية للأمراض المزمنة لمرضى السكري والضغط، إلى جانب تغطية جزء من نفقات الاستشفاء في المستشفيات الحكومية في إطار نظام خاص، وهي لا تفرق بين اللاجئين الفلسطينيين الذي يحمل الجنسية الأردنية أو الذي لا يحملها مثل الغزيين، حيث تغطي وكالة الغوث ما نسبته 75% من هذه النفقات بسقف 100 دينار لكل حالة للاجئين العاديين، و95% من النفقات بسقف 200 دينار لكل حالة للاجئين المسجلين لديها باعتبارهم فقراء (حالات العسر الشديد)، ويشمل ذلك حالات الولادة.

ولأن الانخراط في سوق العمل يكثفه العديد من القيود والمحددات للغزيرين، فإن معدلات اجورهم منخفضة، لذلك فإن قدرتهم على تغطية النفقات التي تترتب على تلقيهم خدمات صحية في القطاع الخاص محدودة جدا، حيث تتمتع كذلك سفارة دولة فلسطين في عمان عن تقديم الدعم للمحتاجين منهم لتغطية نفقات الخدمات الصحية التي يحتاجونها.

كانت بعض الحكومات الأردنية السابقة قد سمحت لعشرات الحالات التي تعاني من أمراض صعبة مثل أمراض القلب والقصور الكلوي والسرطان من تلقي العلاج بمختلف مستوياته في المستشفيات الحكومية والخدمات الطبية الملكية، وتم التعامل معهم كأردنيين، إلا أن ذلك كان لفترات زمنية قصيرة، سرعان ما تم وقفها.

(الاربعيني أبو أحمد، وهو أحد أفراد مجموعة من سكان مخيم "غزة" التقاهم فريق مركز "الفينيق للدراسات" لغايات إعداد هذا التقرير، أكد انتشار الأمراض في المخيم خاصة الربو والكساح، فضلا عن أمراض السكري والضغط وبعض الأمراض المستعصية، وهم بالعادة يتفادون مراجعة الأطباء والمستشفيات نتيجة عوزهم المادي، يقول أبو أحمد" عندما نمرض نذهب إلى المركز الصحي التابع للأونروا، وهو عادة يصف الدواء، ونحن نأخذها ونتناولها، اذا تحسنا كان بها، وإذا لم نتحسن، أغلبنا لا يذهب إلى طبيب خاص لضيق الحال، وتنتشر هنا أمنيات الوفاة السريعة بحال المرض الخطير كالسرطان أو قصور الكلى، لأن الإعفاءات الطبية بهذه الحالات نادرة جدا لأهالي غزة، وهذه الأمراض تحتاج لمراجعات كثيرة؛ وهذا يعني صرف الكثير من المال غير المتوفر أصلا".

(أب لخمسة أطفال أكبرهم في الثانية عشرة، يؤكد أن المنازل في المخيم تحولت مع الزمن من غرف مبنية من الزينكو، إلى بيوت صغيرة من طوب، وبعضها لا زالت أسقفها من الزينكو، لافتا أن البنية التحتية رديئة جدا والبيوت ملتصقة ببعضها وأغلبها لا يرى الشمس، يتابع الأب" الأطفال وجوههم صفراء نتيجة عدم التعرض لتهوية مناسبة في المنازل، ولا يأكلون جيدا، ومن الأساس يولد بعضهم بتشوهات وأمراض نتيجة زواج الأقارب، الناتج عن رفض المجتمع زواج أبناءه من غزاوي أو غزاوية، نتزوج من بعضنا والمخيم مليء بكافة حالات التشوهات والإعاقات نتيجة ذلك".

"في كل شارع في المخيم هناك حالتان أو ثلاث في كل عائلة لأشخاص من ذوي الإعاقة، وهذه تكون مصيبة المصائب، لأنهم يحتاجون لتكاليف مالية أكبر كون بعضهم لا يستطيع الحفاظ على نظافته الشخصية وموارد العائلة قليلة، القصة ليست جهل أو تخلف في المخيم بل هي ظروف تجبرنا أن نكون على ما نحن عليه، نتزوج من بعض، لا نزر الأطباء عند المرض، وغيره من التصرفات التي تزيد في بؤسنا، لكن لا يوجد أمامنا الكثير من الخيارات، فكل شيء يحتاج للمال وهو غير متوفر" يقول الأب.

أما المرضى النفسيون في المخيم، فالظلم الذي يعيشونه مضاعفا، وهذا أمر تؤكدته إحدى الأمهات التي لم تعد قادرة على السيطرة على ابنتها ذي العشرين عاما، والذي يعاني إعاقه عقليه، كما أن لديها ابنة لديها هي الأخرى إعاقه من نفس النوع، تقول الأم الأرملة إن ابنتها يتمتع بقوة جسديه كبيره، ولا تستطيع إبقائه في البيت، فهي عندما تحاول ذلك يتحول الأمر إلى عراك جسدي بينهما، يكون هو المنتصر فيه، وبذلك يقضي الابن، الذي لا يتلقى أي نوع من العلاج، يومه وليله في الشوارع، وعادة ما يعود وقد تعرض للضرب من قبل أطفال الحارة الذين يلاحقونه بالحجارة "كنوع من التسليه". تقول الأم: "لا معيل لي وأعيش على الصدقات من أهل الخير، وابني وابنتي يحتاجان مصروفا كبيرا، البنت أستطيع السيطرة عليها بمنعها من الخروج، فانا أخاف عليها ان تتعرض لأي اعتداء، ولكن الولد لا أستطيع السيطرة عليه".

التعليم

في الوقت الذي يسمح لأبناء قطاع غزة لاستفادة من الخدمات التعليمية الحكومية، سواء التعليم الأساسي أو الثانوي، إلا أن الملاحظ أن نسبة غير الحاصلين على التعليم من أبناء غزة تزداد طرديا مع التقدم في مراحل التعليم، وهذا راجع إلى زيادة التعقيدات أمامهم، وإذا ما أردنا استعراض كل مرحلة من مراحل التعليم نجد أن سكان مخيم غزة أغلبهم لا يرسلون أبنائهم لرياض الأطفال، ويفضلون الانتظار لحين البدء بالتعليم الأساسي، وهذا مرده أن "الأونروا"، لا توفر تعليم لمرحلة رياض أطفال، وغالبية الأهالي بطبيعة الحال لا يستطيعون تحمل كلفة إرسال الأطفال إلى روضات خاصة.

وحسب بعض المعلمين العاملين في مدارس المخيم، فإن نسبة التسرب من المدارس بعد سن الرابعة عشر تبدو أكبر في مخيم غزة، ويعتقد الأهالي أن ذلك يعود لرغبة الأهالي بإرسال الأبناء الذكور إلى سوق العمل، والإناث للمساعدة في الأعمال المنزلية أو لتزويجهم، تصف أم معاذ، إحدى السيدات التي التقاها فريق "مركز الفينيق"، أنها لديها أربعة أبناء، ثلاثة منهم من الذكور وفتاة، جميعهم لم يكملوا تعليمهم وتعلق على ذلك بقولها: "زوجي يعمل في سوق الخضار، وابني الكبير يعمل معه وأحواء يعملان في نفس السوق في العتالة، ابنتي عمرها ستة عشرة عاما وأخرجناها من المدرسة بسن الرابعة عشرة، المدرسة بعيدة عنها وخفنا أن تتعرض للأذى أثناء عودتها من المدرسة، وأيضا لتساعدني بأعمال المنزل".

وفي الوقت الذي يسمح للغزيين الالتحاق بالمدارس الحكومية الأساسية والثانوية في مختلف مناطق المملكة، فإنهم يدفعون أثمان الكتب المدرسية التي يستلمونها من مدارسهم على خلاف الطلبة الأردنيين، وكذلك يسمح لهم بالالتحاق بمراكز التدريب المهني، إلا أنهم يدفعون رسوما مضاعفة عن الرسوم التي يدفعها الأردنيون، بحيث يدفع الأردني 30 دينارا عن كل فصل دراسي، بينما يدفع الغزي 60 دينارا.

ويسود شعور لدى بعض الأهالي أنه لا جدوى من الضغط على أنفسهم لتعليم الأبناء، مستشهدين بذلك بحالة مئات الخريجين من أبناء المخيم، العاطلين عن العمل، ونسبة لا بأس منهم يعملون في مهن ليست لها علاقة بشهاداتهم، فخريج الهندسة يعمل في متجر لبيع الألبان، وخريج المحاسبة يعمل في محل لبيع الأجهزة الخلوية، وهكذا... حسب تعبير بعضهم.

بالنسبة للتعليم الجامعي، لا يسمح للناجحين في الثانوية العامة التقدم للمنافسة على المقاعد في الجامعات الحكومية، وعدد محدود من الناجحين المتفوقين منهم يحصل على مكرمة المخيمات، والتي تمكنه من الالتحاق بالجامعات الحكومية، دون تغطية نفقاتها، أما البقية فيسمح لهم بالتقدم على البرنامج الدولي الذي تفوق رسومه أي برنامج جامعي آخر، والبعض يلتحقون بالجامعات الخاصة إذا توفرت لهم الإمكانيات المالية لذلك.

التوصيات

في ختام هذا التقرير، فإننا نتقدم بعدد من التوصيات التي من شأن الأخذ بها تحسين مستوى تمتع "الغزيين" بحقوقهم في مجالات العمل والصحة والتعليم، باعتبارهم مكونا أساسيا من مكونات المجتمع الأردني، وأية سياسات وممارسات تساهم في زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية عليهم ستسهم في حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية.

1. الالتزام بالتعامل مع الغزيين المقيمين في الأردن وفق معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها، والالتزام أيضا بقرارات جامعة الدول العربية التي تطالب بالتعامل مع كافة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية بشكل مساوٍ لأبناء البلد المقيمين فيه في مجالات الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية.
2. إلغاء فكرة التعامل مع الغزيين في سوق العمل باعتبارهم عمال مهاجرين (وافدين)، فهم لم يأتوا إلى الأردن للعمل بخيارهم، ولا يمتلكون خيار العودة إلى وطنهم بإرادتهم، الأمر الذي يترتب عليه إلغاء قرار وزارة العمل القاضي بالزامهم بإصدار تصاريح عمل، والسماح لهم بالعمل في كافة المهن المتاحة.
3. السماح للغزيين بالاستشفاء بالمؤسسات الصحية الأردنية أسوة بالأردنيين، حيث لا يوجد إمكانيات مالية عند غالبيتهم لتحمل نفقات العلاج والاستشفاء في القطاع الخاص.
4. السماح للغزيين بالالتحاق بالنظام التعليمي الرسمي بكافة مراحلها، أسوة بالأردنيين.
5. توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية والاغاثية التي تقدمها وكالة الغوث UNRWA للاجئين من أبناء قطاع غزة، بسبب الظروف الصعبة التي يعانون منها.
6. تحمل السلطة الفلسطينية لمسئولياتها تجاه رعاياها من الفلسطينيين أبناء قطاع غزة بسبب الظروف الصعبة التي يعانون منها.